الأهرام

٩-٥-٢٠٠٩

سرور والشاذلى فى المؤتمر البرلمانى الدولى بجنيف

مؤسسات مالية دولية أسهمت فى وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية

دور كبير للبرلمانات فى مواجهة الأزمة وحث الحكومات على مواجهتها

أكد الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان هناك مؤسسات مالية دولية أسهمت فى وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية، وذلك نظرا لغياب دور الدولة فى ادارة النظامين المالى والاقتصادى، وأشار فى المؤتمر البرلمانى الدولى فى جنيف حول الأزمة الاقتصادية العالمية والذى شارك فيه على رأس وفد برلمانى كبير الى ان عدم قيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية تطبيقا للحق فى التنمية والذى قدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أسهم فى زيادة أضرار الأزمة، حيث قيدت تلك الدول فى كثير من الأحيان مساعداتها بشروط سياسية.

وقال رئيس مجلس الشعب ان الأزمة الحالية ليست أزمة اقتصادية بل أصبحت أزمة انسانية ورغم ان الدول الخمس الكبار فى مجلس الأمن مكلفة بالحفاظ على الأمن الدولى.. إلا ان بعض هذه الدول كان سببا فى هذه الأزمة التي تهدد الأمن الدولى..

وذكر سرور أن تعديل النظام المالى والاقتصادى وحوكمته بطريقة رشيدة أمر مهم، إلا أنه قد يكون نوعا من الأسبرين لتخفيف آثار الأزمة وليس لعلاج أسبابها.. لهذا فالسياسات التى يجب اتخاذها ينبغى ان تتضمن قيم العدالة ويجب على الدول المتقدمة تنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية لتمكينها من اشباع الحق فى التنمية.

فالعالم يحارب الجريمة المنظمة والإرهاب بينما الأزمة قد تؤدى الى انتشار الفقر والاحساس بالظلم مما يسهم فى ارتكاب الجريمة وأعرب سرور عن مخاوف من أن تؤدى الأزمة الحالية الى اهتزاز الثقة فى نظام العولمة، حيث انه بات من الضرورى اقامة نظام عالمى على أساس أكثر عدلا وشفافية حتى تعم الاستفادة منه ولاتقتصر على الدول المتقدمة.

من جهة أخرى أكد كمال الشاذلى رئيس المجالس القومية المتخصصة دور البرلمانات فى مواجهة الأزمة المالية العالمية انطلاقا بما لديها من أدوات سياسية وتشريعية ورقابية يمكنها ان تضطلع بدور بالغ الخطورة فى التصدى لآثار الأزمة العالمية وتطويق تداعياتها السلبية فهى من ناحية يمكنها اقرار السياسات الحكومية التى يتم اتخاذها فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة للتعامل مع آثار الأزمة على الصعيدين السياسى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فتحى سرور

كمال الشاذلى

والاقتصادى ومن ناحية أخرى تتولى اقرار التشريعات الواجبة وادخال تعديلات تشريعية على القوانين النافذة ذات الصلة بالتعامل مع آثار الأزمة لذلك فهى تمارس دورا رقابيا على أداء السلطة التنفيذية.

فى ضوء التداعيات الخطيرة، القائمة والمنتظرة، للأزمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم خاصة الدول النامية التى تنتمى اليها الدول العربية والإسلامية ودول القارة الافريقية، واستكمالا للجهود الحقيقية التى بذلتها الحكومات لمجابهة آثارها السلبية فإنه يمكن للبرلمانات الاضطلاع بدور مؤثر فى محاصرة الاثار السلبية للأزمة المالية من خلال تبنى استراتيجية برلمانية تتمثل فى تفعيل دور البرلمانيين فى رسم السياسات الاقتصادية الحكومية، واقتراح واقرار قوانين تضمن تقليل الخسائر وتفادى الانهيارات وقت الأزمات.

طرح مشروعات قوانين جديدة لتوحيد جهة الرقابة على الخدمات المالية غير المصرفية، من خلال انشاء هيئة موحدة تشمل سوق المال والتمويل العقارى والتأمين والتأجير التمويلى، مع استمرار خضوع الأجهزة المصرفية لرقابة وإشراف البنوك المركزية كذلك دعم ومساندة البرلمانات لتطبيق نظام المحاكم الاقتصادية الخاصة وتوسيع النطاق الجغرافى لممارسة نشاطها، ومطالبة البرلمانات للحكومات بإبعاد الخلافات والاتجاهات السياسية عن السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وممارسة دور أكثر فعالية للدبلوماسية البرلمانية فى هذا الصدد خاصة بعد أن ثبت تأثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول بالعلاقات السياسية بينها.

كذلك مطالبة الحكومات باعادة توجيه الانفاق العام الى المشروعات الانتاجية الحكومية جنبا الى جنب مع مشروعات البنية الأساسية، لتعويض عدم توسع القطاع الخاص فى المشروعات الاستثمارية نتيجة الأزمة المالية، وخلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة المتوقعة، حث الحكومات على تهيئة الأوضاع على الصعيد المحلى لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية من خلال تبنى السياسات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمكافحة ظاهرتى البطالة والفقر، ومد مظلة الضمان الاجتماعى لتشمل كل المناطق والفئات العمرية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية